التقرير السنوي للأداء
لمهمة تكنولوجيات الاتصال
لسنة 2020

أوت 2021

الفهـــــرس

الصفحة

المحور الأول: التقديم العام 02

1. نتائج الأداء لسنة 2020 03

1.1 تقديم مهمّة تكنولوجيات الاتصال 03

2.1 حوصلة للإنجازات الاستراتيجية للمهمّة لسنة 2020 05

2. تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2020 07

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة 10

I. برنامج التنمية الرقمية 11

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها 12

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 24

II. برنامج القيادة والمساندة 29

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها 30

2. تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج 36

المحور الأوّل:

التقديم العام

1- نتائج الأداء لسنة 2020:

1-1- تقديم مهمة تكنولوجيات الاتصال:

تهدف الخطة الإستراتيجية "تونس الرقمية" إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي من خلال إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة يكرس تكافؤ الفرص عبر الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية و الفوارق بين الفئات وضمان المساواة بين الجهات، وذلك بما يكفل حق المواطن في التواصل عبر شبكات المعلومات وفي الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع وفي التعامل مع إدارة رقمية تعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة من شفافية ونجاعة و جودة معاملات في اسداء خدماتها للمواطن والمؤسسة .

وترتكز الرؤية الاستراتيجية "تونس الرقمية " على الأسس التالية:

- **تنمية القطاع والنسيج المؤسساتي الوطني**: تحرير المبادرة الخاصة وتحفيز النمو وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني عبر التجديد والابتكار وتكوين المهارات في مهن المستقبل.
- **تموقع تونس على الصعيد الدولي في المجال الرقمي**: تعزيز موقع تونس في محيطها المتوسطي والافريقي وجعلها وجهة استثمارية جاذبة وقبلة للباعثين الشبان والمؤسسات الناشئة.
- **على صعيد الخدمات الموجّهة للمستخدمين**: اعتبار المواطن محور الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي عبر توفير أكبر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط، وتوفير خدمات الربط بالأنترنات ذات التدفق العالي وبأحدث التكنولوجيات الرقمية مما يمكنه من العيش في مدن ذكية وعصرية. هذا فضلا عن تسهيل تلبية حاجياته وتوفير خدمات رقمية لا نقدية سهلة النفاذ وإدارة رقمية تلبي حاجياته.

خارطة برامج مهمة تكنولوجيات الاتصال:

في إطار الإعداد لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية أفضت عملية التنزيل العملياتي لبرامج مهمة تكنولوجيات الاتصال والتي تمت بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية إلى اعتماد خارطة برامج جديدة سنة 2020 تتكون من برنامج عملياتي واحد "التنمية الرقمية" إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

البرامج	البرامج الفرعية
البرنامج عدد 1 **التنمية الرقمية**	التنمية الرقمية
البرنامج عدد 9 **القيادة والمساندة**	القيادة والمساندة

البرنامج عدد 1 التنمية الرقمية:

يمثل برنامج التنمية الرقميّة البرنامج العملياتي الوحيد للمهمة سنة 2020 ويتكون بدوره من برنامج فرعي واحد، وبالتالي فإنّه يشتمل على كل الوحدات العملياتية المركزية (ثلاث إدارات عامة مركزية تقنية ووحدة تونس الذكية)، كما يتضمن هذا البرنامج كل الفاعلين العموميين التابعين للقطاع (تسعة فاعلين عموميين: المؤسسات والمنشآت عمومية العاملة بالقطاع).

وقد أفضت هذه الشمولية إلى احتواء برنامج التنمية الرقمية على محاور الخطة الإستراتيجية "تونس الرقمية" التي ترمي أساسا إلى:

- تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة وتوفير سبل تكثيف النفاذ الرقمي،
- إرساء إدارة رقمية تكرس مبادئ الحكم الرشيد في اسداء خدماتها للمواطن والمؤسسة،
- دعم استعمالات التكنولوجيات الرقمية في مختلف القطاعات،
- دفع الاستثمار والتشغيل في القطاع لا سيما من خلال تنزيل مشروع تونس الناشئة وبرنامج تونس الذكية لاستقطاب المستثمرين وجعل تونس قطب تميز في المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة بدوره على برنامج فرعي واحد، يتفرع إلى 3 وحدات عملياتية منها مؤسستين عموميتين ذات صبغة إدارية (المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس والمدرسة العليا للمواصلات بتونس).

وتتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 في تعزيز فاعليته في دعم البرنامج العملياتي التنمية الرقمية من خلال العمل على احترام الآجال وضمان جودة الخدمات المسداة.

2-1 حوصلة للإنجازات الاستر اتيجية للمهمة لسنة 2020:

أظهر الانتشار المتسارع لفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" سنة 2020 القيمة المفصلية لقطاع تكنولوجيات الرقميّة لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مثل هذه الازمات، كما أبرز الحاجة للتعويل على الانتقال الرّقمي لمزيد تطوير مختلف أنماط الإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة التي تقتضيها المرحلة على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد والتقليص من الإجراءات البيروقراطية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وقد ساهمت وزارة تكنولوجيات الاتصال مع بداية ظهور جائحة كورونا في تونس سنة 2020 بالتنسيق مع العديد من الوزارات كالصحّة والشؤون الاجتماعيّة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومجابهة انتشار هذا الوباء. وقد برهنت هذه التجربة على قدرة الكفاءات التونسية على مواكبة التحديات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة والتوصل إلى حلول رقمية في وقت وجيز.

كما واصلت وزارة تكنولوجيات الاتصال سنة 2020 تنفيذ استراتيجيتها وحققت إنجازات وإصلاحات لعل أهمها:

- مرافقة جميع القطاعات الأخرى باعتبار الدور الأفقي للوزارة تكنولوجيات الاتصال، قصد إرساء شبكة إدارية حديثة للاتصال بتدفق عالي، تضمن استمرارية استغلال التطبيقات الإدارية وتيسير العمل الجماعي عبر قنوات اتصالية مشتركة ذات جودة عالية والعمل على تركيز خدمات ذات

قيمة مضافة من خلال إنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بالشبكات الوطنية الإدارية المندمجة (مشروع الشبكة المندمجة للإدارة 2/ مشروع الشبكة المندمجة للإدارة 3 بلديات / مشروع الشبكة المندمجة للإدارة 4 عدالة) وكذلك إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية لفائدة المركبات الجامعية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية الراجعة بالنظر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلا عن المشاريع المنجزة لفائدة وزارة العدل .

- صدور القانون عدد 25 لسنة 2020 المؤرخ في 28 ماي 2020 والمتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية، وقد تم تخصيص موارد مالية على هذا القرض لتطوير السعة العالية جدا للبنية التحتية بما في ذلك مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10 .
- مزيد تبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصريّة ناجعة وذلك بالمضي قدما نحو مواصلة مراجعة وإثراء الإطار التشريعي والترتيبي، من ذلك إصدار المرسوم عدد 31 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل والأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 مؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق أحكام المرسوم المذكور أعلاه والذي يهدف إلى ضبط قواعد وشروط وإجراءات التبادل الالكتروني للمعطيات والوثائق والترابط البيني.
- الانتهاء من تركيز سجل المعرف الوحيد للمواطن في المركز الوطني للإعلامية خلال السداسي الأول من سنة 2020، وصدور مرسوم وأمر حكومي يتعلق بضبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصفاته الفنية والذي ضبط مهام المركز الوطني للإعلامية المرتبطة بالتصرف في سجل البيانات.

وقد ساهمت هذه الاجراءات في إرساء إدارة رقميّة تستجيب لتطلعات المواطن والمؤسّسات الاقتصادية، ولعلّ أبرزها إعفاء المواطنين من الاستظهار بوثيقة مضمون الولادة على مستوى وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية. كما يجري العمل على التسريع في تبسيط الإجراءات المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية وبجوازات السفر والسعي لمزيد تسهيل عديد الإجراءات من خلال إرساء بوّابة وطنيّة موحّدة مندمجة للخدمات الإدارية الموجّهة للمواطن باعتماد منظومة الترابط البيني بين النظم المعلوماتية.

2- تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2020:

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	17 000	15 605	-1 395	% 92
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3 401	2 900	-501	% 85
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	63 100	88848	25748	%140
	اعتمادات الدفع	63 100	88848	25748	%140
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	72 705	53544	(-) 19161	%73
	اعتمادات الدفع	50 000	50321	321	100,6%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**156 206**	**160897**	**4691**	**103%**
	اعتمادات الدفع	**133 501**	**157 674**	**24173**	**118%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2020 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التنمية الرقمية	اعتمادات التعهد	121 612	136914	15302	113%
	اعتمادات الدفع	106 267	136571	30304	129%
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	34 594	23 983	-10 611	70%
	اعتمادات الدفع	27 234	21 103	- 6 131	77%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	156 206	160897	4691	103%
	اعتمادات الدفع	133 501	157674	24173	118%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

تمّ ترسيم ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال بقانون المالية لسنة 2020 اعتمادا قدره 133.501 م.د دفعا، وقد بلغ حجم نفقات تنفيذها 157.674م د، أي بنسبة تناهز 118%. ويرجع هذا التطور أساسا إلى تطور نفقات التدخل ونفقات الاستثمار الممولة على الحسابات الخاصة في الخزينة (صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال). وتتوزع إنجازات ميزانية مهمة تكنولوجيات الاتصال لسنة 2020 على النحو التالي:

- **نفقات التأجير**: بلغت إنجازات نفقات التأجير لسنة 2020 حوالي 15.506 م د مقابل تقديرات حدّدت بـ 17 م د، أي بنسبة إنجاز تضاهي 92 %.
- **نفقات التسيير**: بلغت إنجازات نفقات التسيير لسنة 2020 حوالي 2.9 م د مقابل تقديرات حدّدت بـ 3.401 م د، أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 85%، حيث تم تفادي التأخير الحاصل في تنفيذ نفقات التسيير رغم تباطؤ العمل الإداري بسبب اتخاذ الاجراءات الإدارية الضرورية للتوقّي من جائحة كورونا.
- **نفقات التدخل**: بلغت إنجازات نفقات التدخل لسنة 2020 حوالي 88.848 م د مقابل تقديرات حدّدت بـ 63.100 م د بنسبة إنجاز تناهز 140%.

تنقسم نفقات التدخل على النحو التالي:

- نفقات التدخل الممولة على ميزانية الدولة تقدر بـ 3.1 م د تم إنجازها في حدود 96 % باعتماد قدره 2.985 م د.
- نفقات التدخل الممولة على الحسابات الخاصة في الخزينة تقدر بـ 60.000 م د، تم إنجازها في حدود 143% باعتماد قدره 85.863 م د وتمثل المنح والدعم لفائدة الفاعلين العموميين (المنشآت والمؤسسات العمومية).

❖ **نفقات الاستثمار**

بلغت إنجازات نفقات الاستثمار للمهمة 50.321 م. د بعنوان سنة 2020 مقابل اعتماد قدره 50.000 م.د، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تفوق 100%.

وتنقسم نفقات الاستثمار إلى:

- نفقات الاستثمار الممولة على ميزانية الدولة وتقدر بـــ 5.345م د، تم إنجازها في حدود 18% دفعا باعتماد قدره 0.962 م د، إلّا أنّ التفاوت بين الإنجاز المادي والقيام بالخلاص الفعلي من شأنه ألاّ يعكس قيمة النسبة المنجزة تعهدا والبالغة 72%.
- نفقات الاستثمار على الحسابات الخاصة في الخزينة وتقدر بـ 30 م د، تم إنجازها في حدود 164 % دفعا باعتماد قدره 49.243 م د
- نفقات الاستثمار على القروض الخارجية الموظفة وتقدر بـ 14.655 م د، تم إنجازها في حدود 0.8 % دفعا باعتماد قدره 116 أد

تجدر الإشـــارة إلى أنّ تفاصـــيل-تنفيذ ميزانيّة كلّ برنامج حســـب طبيعة ومآل النفقة مبيّنة في الأجزاء المخصّصة لتقديم تنفيذ برامج المهمّة.

المحور الثاني:

تقديم تنفيذ برامج المهمة

البرنامج عدد01: التنمية الرقمية

رئيس البرنامج:
السيدة روضة خليف

مرجع التسمية: مقرر السيد الوزير عدد 45 بتاريخ 19 أفريل 2019 ثم قرار من وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي مؤرخ في 13 جويلية 2020 متعلق بتسمية السيدة روضة خليف رئيسة لبرنامج التنمية الرقمية بمهمة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي، وذلك ابتداء من 19 ماي 2020

1- تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

خارطة البرنامج:

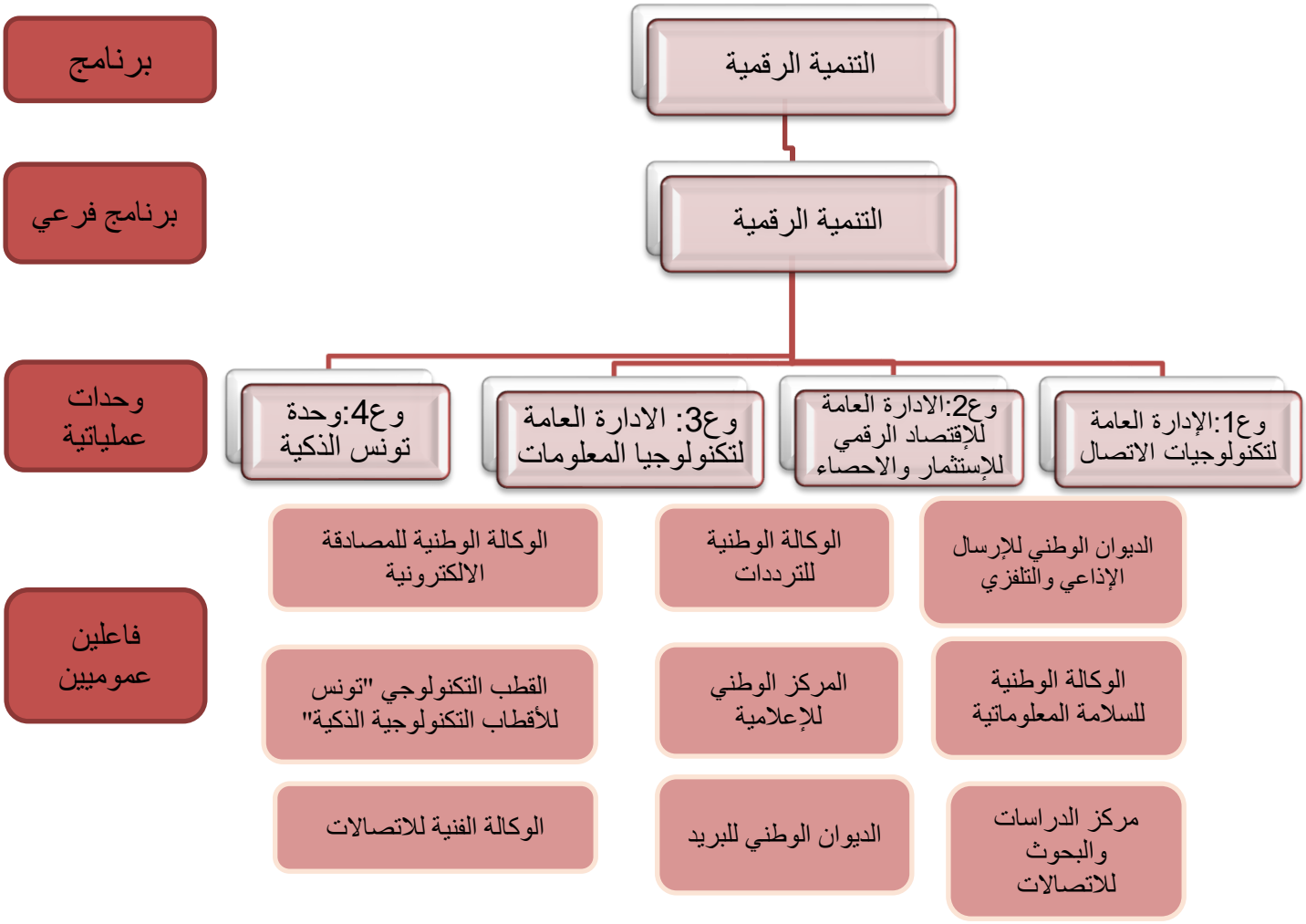

تمّ ضبط محاور وأهداف إستراتيجية برنامج التنمية الرقمية بالاستناد إلى الخطة الإستراتيجية "تونس الرقمية 2020" التي تهدف إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي من خلال إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة يأخذ في الاعتبار كل الجهات والفئات بما يضمن حق المواطن في التواصل عبر شبكات المعلومات وحقه في الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات، وكذلك حقه في التعامل مع إدارة إلكترونية تكون في خدمة المواطن والمؤسسة تتميّز بشفافيتها ونجاعة معاملاتها.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية، تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية التالية للبرنامج:

1. ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا.
2. إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المواطن والمؤسسة تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة.
3. التأسيس لمنوال اقتصادي جديد يقوم على دفع المبادرة الخاصة والتجديد وتحفيز الاستثمار في المجال الرقمي من خلال التسويق للوجهة التونسية كقطب تميز ونسيج كفاءات توفر فضاء سيبرني مؤمنا على المستوى الإقليمي.

الهدف الاستراتيجي1.1.1: ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا:

❖ المؤشر1.1.1.1: نسبة التغطية بالشبكات الجوالة حسب التكنولوجيا 3G/4G

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة		إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1) / (2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر1.1.1.1: نسبة التغطية بالشبكات الجوالة حسب التكنولوجيا 3G/4G	نسبة مائوية	الجيل الثالث	% 97.76	% 98.91	% 98	% 99.2	% 101.2	% 98	% 98
	نسبة مائوية	الجيل الرابع	% 87.05	% 91.81	% 85	% 86.87	% 102.2	% 85	% 90

- **تعريف المؤشر**

ان اعتماد مؤشر نسبة التغطية بالشبكات الجوالة حسب التكنولوجيا 3G/4G خير دليل على مضي الدولة قدما في ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية، حيث كلما ارتفعت هذه التغطية كلما تم ضمان حق المواطن التونسي في النفاذ إلى شبكات الاتصال كما ينصّ عليه الدستور التونسي.

- **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد السكان الذين تشملهم خدمات (3G/4G) للمشغلين / مجموع عدد السكان x 100

- **مصدر المعلومات:** الهيئة الوطنية للاتصالات ومشغلي الشبكات العمومية للاتصالات
- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تجاوزت 100 % مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالخصوص إلى مدى حرص المشغلين على احترام تنفيذ التزاماتهم بالنسبة لمختلف اجازات الهاتف الجوال المتحصلين عليها، كما أنه مرتبط بمتطلبات السوق وحاجة المواطنين للربط بشبكة الانترنات، وسعي المشغلين تبعا لذلك لإرضاء حرفائهم.

وقد ساهم في تحقيق نسبة الإنجاز الهامة لهذا المؤشر التقدم الحاصل في انجاز المشاريع التالية:

♦ **مشروع تغطية المناطق البيضاء:**

يشمل هذا المشروع تغطية ما لا يقل عن 94 عمادة ذات أولوية كحدّ أدنى و112 عمادة كحدّ أقصى لا تتوفر بها التغطية بشبكة الاتصالات والأنترنات من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، وذلك بالاعتماد على شبكة الهاتف الجوال من الجيل الثالث أو الرابع للاتصالات.

وقد ساهم هذا المشروع في خلق تكافؤ الفرص بين الجهات حيث يشمل 46 بلدية موزعة على 15 ولاية، وهو يساعد على فك العزلة عن المناطق التي لا تتوفر بها تغطية نظرا لعزوف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الاستثمار بها اعتبارا لضعف المردودية التجارية فيها.

وتوفّر هذه الشبكة خدمات الاتصالات الأساسية للمدارس والمراكز الأساسية للصحة.

وقد تم إلى غاية موفي شهر ديسمبر 2020 تغطية 93 منطقة بيضاء من المواقع المبرمجة (94)، أي بنسبة إنجاز بلغت 99 %.

- ***مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 2:***

يتمثل المشروع في ربط الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة2 بالمواقع الإدارية المرتبطة بالمركز الوطني للإعلامية التي تستغل التطبيقات الإدارية المشتركة، حيث يشمل أكثر من 500 موقعا إداريا (557 كحد أدنى و832 موقعا كحد أقصى).

وقد تم تركيز المواقع الدنيا المنصـــوص عليها بالمشـــروع وهي حاليا في طور الاســـتغلال حيث تمّ إنجاز الأشغال بنسبة 100% وذلك على إثر تهجير 533 موقع.

- ***مشروع تركيز مركز عملياتي ومنظومة مراقبة لإدارة الشبكات الإدارية المندمجة:***

يتمثل المشروع في تركيز مركز عملياتي لمراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة، إلى جانب تركيز منصة تؤمن الربط بين مختلف الشبكات بهدف التحقق من فاعلية المنظومة وبدء تشغيلها، وتوفير خدمة المرافقة والمساندة للفريق التقني. يمتد المشروع على 5 سنوات ويهدف بالأساس إلى تأمين خدمة الربط بين شبكات مشغلي الاتصالات المكونة للشبكة الوطنية الإدارية المندمجة؛ مراقبة وتأمين حسن استغلال الشبكات بصفة مستمرة وتفعيل عقود جودة خدمات المشغلين SLA.

وقد تم الشروع في استغلال المنظومة بما توفره من خدمة المساندة على الرقابة ومتابعة جودة خدمات المنظومة، وتوفير الاجازات والتعهد بالصيانة منذ جوان 2018.

- ***مشروع الشبكة الوطنية المندمجة للإدارة بلديات RNIA III :***

يتمثل مشروع "شبكة تراسل المعطيات بالجماعات المحلية "RNIA3 في تركيز وتأمين استغلال شبكة تراسل معطيات مندمجة لفائدة الجماعات المحلية (عدد المواقع بين 628 و934 موقع)، و يمكن خاصة من:

- توحيد خطوط الربط لتأمين خدمة التطبيقات الإعلامية والانترنات والانترانات،
- مزيد ضمان استمرارية استغلال التطبيقات الإدارية،
- إسداء خدمات اتصالية ذات جودة عالية،
- تيسير العمل الجماعي عبر قنوات اتصالية مشتركة،
- مزيد ترشيد نفقات شبكات الاتصال،
- تفعيل عقد جودة الخدمات.

وباعتبار الصبغة الأفقية لقطاع تكنولوجيات الاتصال، فقد ساهمت المهمة في إنجاز عدة مشاريع وطنية لفائدة هياكل أخرى على غرار مشروع هيكل المفتاح العمومي لفائدة وزارة الدفاع الوطني ومشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية لفائدة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

❖ **المؤشر 2.1.1.1: نسبة التغطية البريدية:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.1.1.1: نسبة التغطية البريدية	مكتب بريد/عدد السكان	مكتب بريد لكل 11250 ساكن	مكتب بريد لكل 10588 ساكن	1/ 10834	1/ 11043	% 98,2	1/ 10795	1/10889

- **تعريف المؤشر:** يعمل الديوان الوطني للبريد على تحقيق قيمة مؤشر التغطية البريدية حسب البلديات في حدود "مكتب بريد لكل 10000 ساكن أو أقل"
- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مكاتب البريد / عدد السكان
- **مصدر المعلومات:** الديوان الوطني للبريد والمعهد الوطني للإحصاء
- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

تم تسجيل نسبة إنجاز للمؤشر تقدر بـــــ 98,2 % حيث إنّه تم بلوغ معدّل مكتب بريد لكل 11043 ســـاكن مقابل تقديرات بمعدّل مكتب بريد لكل 10834 ســـاكن. وبالتالي فإنه لم يتم تحقيق قيمة المؤشر المنتظرة، ويعود ذلك إلى عدّة الأسباب، من أهمها:

- تم برمجة إحداث 24 مكتب بريد خلال سنة 2020 لكن في ظل جائحة كورونا والحجر الصحي، فقد تم تسجيل فتح 3 مكاتب بريد فقط (تطاوين القصور، سوفاس القصرين وبني نافع بنزرت).
- نقص الأعوان لفتح مكاتب بريد جديدة.
- ارتباط المؤشر بعدد السكان غير القار
- تدعيم الشبكة البريدية بمكاتب بريد متجولة خاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة جدا.

- دعم التوجه نحو يعمل البريد على تحسين نسبة التغطية باعتماد الحلول رقمية كبديل للتواجد الجغرافي عبر مكاتب بريد قارة.

ومن بين الحلول الرقمية التي اعتمدها البريد التونسي:

- ✓ رقمنة الخدمات المالية عبر تطوير قنوات دفع جديدة كتطبيقه الهاتف الجوال D17 والتي تمكّن من تحويل أموال وخلاص فواتير إلى جانب اعتماد باقة للدفع الرقمي الموجهة إلى التجار والحرفيين لقبول الخلاص بواسطة تقنية QRCode والمطابقة للمعايير الدولية MasterPassQr واستعمال بطاقة الدفع الألكتروني "e-Dinar Corporate" في شكل محافظ إلكترونية لرقمنة الامتيازات العينية والمنح ذات الصبغة الاجتماعية وإطلاق خدمة المحفظة الرقميّة التي تمكّن من إحداث حساب رقمي افتراضي عبر الهاتف الجوال يخوّل للمنتفعين بإعانات اجتماعيّة من استخلاص إعاناتهم وسحبها سواء من مكاتب البريد أو من الفروع البنكيّة أو الموزعات الآلية. تم إحداث أكثر من 420 ألف حافظة رقمية إلى موفّى سنة 2020.
- ✓ وفي مجال تطوير التجارة الإلكترونية، تمّ إطلاق منظومة الدفع الرقمية الجديدة «MPGS» المرتبطة بشبكات الدفع العالمية (Visa, Mastercard, American Express...) لتسهيل عملية التصدير لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر شبكة البريد بتركيز خدمة Easy Export بالتعاون مع الإتحاد البريدي العالمي حيث تمّ تركيز شباك موحد للتصدير على مستوى ولايتي تونس والقيروان على أنّ يتمّ تعميم التجربة في مرحلة أولى على 10 ولايات أخرى وفي مرحلة ثانية على بقية الولايات خلال سنة 2021، إلى جانب تطوير العروض التجارية المتصلة بالتجارة الإلكترونية من خلال توفير حزمة خدمات موجهة للمؤسسات الناشطة في هذا المجال Pack e-commerce (خدمات خلاص، معالجة وتوزيع الطلبيات التي يتمّ اقتناؤها عبر الأنترنات).
- ✓ وفي مجال تحسين جودة خدمات توزيع البعائث البريديّة، تمّ تركيز نظام مندمج لتحسين جودة توزيع البعائث من خلال منظومة لتقفّي البعائث على أن يتمّ إدماج خدمة الخلاص عبر تطبيقه D17 لتعويض الخلاص نقدا عند تسلّم البعائث.

- **تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به):**

لقد تم تحقيق الهدف الأول " ضمان الاندماج الاجتماعي والحدّ من الفجوة الرقمية عبر نفاذ أفضل للمعلومة والمعرفة وتعميم الاستفادة من السعة العالية جدّا " بنسبة جيّدة قاربت 100 %، حيث وإن عرفت سنة 2020 ظروفا استثنائية بالنظر لجائحة كورونا، فقد تم تأمين التغطية بالسعة العالية والتي تم اعتمادها بالأساس للعمل عن بعد والدراسة عن بعد. كما أن البريد التونسي واصل تحقيق طموحاته نحو ضمان الاندماج الاجتماعي وايصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين والمواطنات بمختلف مناطق البلاد بالاعتماد على مكاتب البريد الموجودة والمستحدثة من جهة، وتطوير التطبيقات باستعمال الموزعات الالية للأوراق المالية والتي تم اعتمادها لتوزيع الإعانات الاجتماعية وجرايات التقاعد، من جهة أخرى.

الهدف 2.1.1: إرساء إدارة إلكترونية في خدمة المواطن والمؤسسة تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة

❖ **المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمواطن والمؤسسة**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.2.1.1: عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمواطن والمؤسسة	عدد	4	9	20	---- (*)	----	50	70

(*) لا يمكن احتساب قيمة المؤشر.

- **تعريف المؤشر:** يتمثل المؤشر في احتساب عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمواطن والمؤسسة مما يمكّن من تقييم مدى استعمال الخدمات الرقمية ويشّجع على التأكد من مدى صلوحية وجودة هذه الخدمات.
- **طريقة احتساب المؤشر:** احتساب عدد الخدمات الرقمية المقدمة للمواطن والمؤسسة المحدثة سنويا.
- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

لم يتسنّ احتساب قيمة المؤشر نظرا لبعده الأفقي الذي يتطلب القيام ببحث ميداني لدى كل الهياكل الإدارية كما أنّ التأخير الحاصل في إنجاز مشروع تركيز البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإدارية الرقمية حال دون ذلك.

وفي هذا الصدد، تمّ الاتفاق على احتساب قيمة المؤشر مستقبلا أخذا بالاعتبار للخدمات التي ستدرج ضمن البوابة الوطنية للخدمات الإدارية التي هي في طور الإنجاز وتعمل الوزارة مع رئاسة الحكومة على التسريع في إرسائها في إطار تنفيذ برنامج تونس الرقمية 2020.

وقد ساهم في تحقيق نسبة إنجاز هذا المؤشر التقدم الحاصل في انجاز المشاريع التالية:

- ***إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة:***

لمزيد الحث على استغلال آليات العمل التشاركي والعمل عن بعد في الإدارة، تم خلال سنة 2020 تجديد الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية وشركة مايكروسفت لضمان استمرارية الخدمات المسداة في المجال.

- ***وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية:***

تم خلال سنة 2020 إصدار مرسوم السيد رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 مؤرخ في 10 جوان 2020 يتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل وإصدار أمر حكومي عدد 777 لسنة 2020 مؤرخ في 5 أكتوبر 2020 يتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق أحكام مرسوم رئيس الحكومة المذكور والذي يهدف إلى ضبط قواعد وشروط وإجراءات التبادل الالكتروني للمعطيات والوثائق والترابط البيني.

- ***إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية:***

تم خلال السداسي الأول من سنة 2020 الانتهاء من تركيز سجل المعرف الوحيد للمواطن لدى المركز الوطني للإعلامية. كما تم ابرام العقد مع المزود الذي تم اختياره قصد تنفيذ مشروع إرساء المعرف الوحيد للمواطن.

هذا بالإضـافة إلى أنه تم إصـدار مرسـوم وأمر حكومي بخصـوص ضـبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصـفاته الفنية والذي ضـبط مهام المركز الوطني للإعلامية المرتبطة بالتصـرف في سـجل البيانات.

أما فيما يتعلق بمشـروع "تأهيل منظومة الحالة المدنية"، فقد تم ابرام العقد مع المزود الذي تم اختياره لإنجاز المشروع.

وسـيسـاهم المركز الوطني للإعلامية في إطار عقد صـاحب منشـأ مفوض في مسـاندة وزارة الشـؤون المحلية ووزارة تكنولوجيات الاتصال في ضبط الحاجيات الوظيفية للمنظومة الجديدة.

❖ **المؤشر 2.2.1.1: مدة معالجة البريد الإداري الالكتروني عبر استغلال منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة).**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.2.1.1: مدة معالجة البريد الإداري الالكتروني عن طريق تطبيق منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة).	**يوم**	**7**	**2**	**4**	**1**	**%400**	**3**	**2**

- **تعريف المؤشـر:** يتمثل المؤشـر في احتسـاب مدّة معالجة البريد الإلكتروني عبر اسـتغلال منظومة التصـرّف الإلكتروني في المراسـلات "عليسـة" مما يمكّن من قياس مدى اتسـاع رقعة الاسـتعمالات بين مختلف الإدارات والهياكل المعنية والتداول اليومي الحثيث على البيانات المتوفرة ويسـهل طرق الاستغلال ويساهم في نجاعتها.
- **طريقة احتساب المؤشـر:** متوسـط المدّة الزمنيّة المقضـاة في معالجة المراسـلات الواردة + متوسـط المدّة الزمنيّة المقضـاة في معالجة المراسـلات الصـادرة + متوسـط المدّة الزمنيّة المقضـاة في معالجة المراسلات الدّاخليّة) /3.
- **مصدر المعلومات:** الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ400 % حيث تم التقليص في مدة معالجة المراسلات من 4 أيام متوقعة إلى يوم واحد فقط منجز فعليا على مستوى الوزارات النموذجية.

وقد ساهم في تحقيق نسبة الإنجاز الهامة لهذا المؤشر التقدم الحاصل في انجاز مشروع:

- ***<u>تعميم منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات</u>:***

تم خلال سنة 2020 تكوين 500 مكونا و78 من المتصرفين في المنظومة لدى جميع الوزارات واستكمال تركيز المنظومة بالإدارات المركزية والجهوية لدى جميع الوزارات.

وقد تم ادراج خاصية للتوقيع الالكتروني عبر تكنولوجية "DIGIGO" وإضافة خاصية للتصرف في الأرشيف النهائي وربطه بالأرشيف الوطني. كما تم تنفيذ خطة اتصال حول منظومة عليسة.

تم اصدار المنشور المتعلق باستعمال منظومة عليسة بمختلف الوزارات و الإدارات الجهوية التابعة لها.

- **تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به):**

إنّ إرساء إدارة رقمية في خدمة المواطن والمؤسسة يتطلب تظافر الجهود أكثر على جميع الأصعدة من موارد بشرية ومالية وتحسيسية وهذا ما يبرّر محدودية تحقيق هذا الهدف.

هذا وقد تمّ تسجيل نسبة إنجاز هامة على مستوى إرساء منظومة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة" حيث تم التقليص في مدة معالجة المراسلات من 4 أيام متوقعة إلى يوم واحد فقط منجز فعليا وذلك ضمن الوزارات النموذجية.

أما بخصوص الخدمات الرقمية، فإن إصدار ونشر الأمر الحكومي عدد 777 مؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المشار إليه أعلاه والانطلاق في إنجاز مشروع تركيز بوابة إلكترونية للخدمات الرقمية لإيواء مواقع الواب ذات الصلة سيساهم في تعميم الخيار الرقمي كأساس للخدمات الإدارية في مختلف القطاعات على غرار خدمات النقل(تغيير ملكية عربة على الخط، طلب شهادة أصلية لرخصة قيادة) وخدمات الشؤون الاجتماعية (طلب الحصول على أدوية خصوصيّة، طلب الحصول على قرض جامعي لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية).

الهدف 3.1.1: التأسيس لمنوال اقتصادي جديد يقوم على دفع المبادرة الخاصة والتجديد وتحفيز الاستثمار في المجال الرقمي من خلال التسويق للوجهة التونسية كقطب تميز ونسيج كفاءات، توفر فضاء سيبرنيا مؤمنا على المستوى الإقليمي.

❖ **المؤشر 1.3.1.1: نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 1.3.1.1: نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة	4.5	4.3	7	-----	-----	7.5	8

- **تعريف المؤشر:** تم اختيار هذا المؤشر باعتباره يعكس واقع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر محتسب باعتماد المعطيات المتوفرة ضمن الحسابات القومية التي يمسكها المعهد الوطني للإحصاء.
- **طريقة احتساب المؤشر:**(القيمة المضافة للقطاع / الناتج المحلي الإجمالي) *100
- **مصدر المعلومات:** المعهد الوطني للإحصاء
- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

قيمة المؤشر لسنة 2020 غير متوفرة حاليا لدى مصالح المعهد الوطني للإحصاء

ومن بين المشاريع التي تساهم في تحقيق هذا المؤشر:

✓ **برنامج تونس الناشئة:**

تم منذ انطلاق البرنامج في أفريل 2019 وإلى موفى سنة 2020 إسناد 401 علامة مؤسسة ناشئة "Labels Startups" مع تفعيل أغلب الإمتيازات المقررة بعنوان العلامة وفقا لقانون المؤسسات الناشئة.

كما حظيت مبادرة Startup Tunisia بتكريم على مستوى القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS كأفضل مبادرة لتطوير ريادة الأعمال المحلية والنظم البيئية الاستثمارية في العالم في عام 2020.

ولتمكين المؤسسات الناشئة من مجابهة المخلّفات الناجمة عن جائحة كورونا وضعت الدولة التونسية بالنسبة لسنة 2020، وبالتعاون وبتمويل من الإتحاد الأوروبي آلية إنقاذ سميت "SAVE" تتمثّل في منحة

قابلة للإرجاع تصل إلى حدود 50 أد لفائدة المؤسسات الناشئة المتضررة بما يحافظ على استمرارية نشاطها وخصوصا على مواردها البشرية. وقد استفادت 63 مؤسسة ناشئة من هذه الآلية.

كما تمّ تركيز إطار جديد ومجدد لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة في نطاق الاتفاق الممضى بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (الموافقة بمقتضى القانون عدد 26 لسنة 2020 مؤرخ في 28 ماي 2020) لتخصيص مبلغ 66,9 مليون أورو أي ما يعادل 75 مليون دولار لدعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة.

❖ المؤشر 2.3.1.1: عدد فرص العمل الجديدة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بتّقديرات 2020 (1)/(2)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
المؤشر 2.3.1.1: عدد فرص العمل الجديدة	عدد	6715	3420	6000	0	0%	6000	6000

- **تعريف المؤشر:** يهدف مشروع تونس الذكية أساسا إلى خلق مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتكمن اهميّة متابعة تطور عدد مواطن الشغل المحدثة من قبل الشركات المنضوية تحت مشروع تونس الذكية باعتباره مؤشرا إستراتيجيا لتقييم أداء المهمة.

طريقة احتساب المؤشر: عدد فرص العمل الجديدة

- **مصدر المعلومات:** وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تونس الذكية.
- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2020:**

لم يسجّل إنجاز على مستوى هذا المؤشّر نظرا لتجميد جل الأنشطة المتعلقة بالاستثمار على المستوى العالمي والإلغاء التام لكل المعارض العالمية بسبب جائحة COVID -19، حيث لم يتسنّ استقطاب مستثمرين جدد، ومن جهة أخرى فان الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة COVID-19 حالت دون تركيز المستثمرين الحاليين لمشاريعهم وتوفير فرص عمل.

- **تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف (بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به):**

في غياب توفر قيمة المؤشر الخاص بنسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي الذي سيتم مدنا به لاحقا من قبل المعهد الوطني للإحصاء، فإنه لم يتم تحقيق الهدف بالرجوع إلى قيمة المؤشر الخاص بمشروع تونس الذكية بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها سنة 2020.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

حسب طبيعة النفقة:

تمّ ضبط ميزانيّة برنامج التنمية الرقمية لسنة 2020 بما قدره 106267 أد.

وتتكون ميزانية البرنامج من نفقات التأجير ونفقات التدخلات التي تتعلق بالمنح المسندة لفائدة الفاعلين العموميين ونفقات الاستثمار التي تتعلق بالمشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة وعن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وقد تم خلال سنة 2020 انجاز اعتماد قدره136571أ د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ129%.

حيث يعود ذلك أساسا إلى طلب الترفيع في مقابيض ونفقات صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعنوان سنة 2020 الذي تقدمت به المهمة حتى يتسنى لها استكمال إجراءات صرف الاعتمادات على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعنوان سنة 2020 لفائدة المنشآت والمؤسسات العموميّة (نفقات التدخلات) ومشاريع تنمية القطاع (نفقات الاستثمار) وهو ما انجر عنه الترفيع في:

- **نفقات التدخلات**: تم انجاز إعتماد قدره 85863 أد أي بنسبة 148%،
- **نفقات الإستثمار على صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال**: تم انجاز إعتماد قدره 49243 أد أي بنسبة 164%،

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار الخاصة بالقروض الخارجية الموظفة، فقد تم أنجاز اعتماد قدره 116 أد مقارنة بـ 14655 أد مرسمة أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 0,8%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طول إجراءات ابرام الصفقات حالت دون البدء في استغلال وإنفاق الاعتمادات المرصودة رغم التقدم المسجل في مسار مراحل إنجاز المشاريع المخصصة لذلك. وسيتم الترفيع في نسق صرف الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع خلال سنة 2021.

هذا بالإضـافة إلى هجرة الكفاءات من ذوي مهارات التكنولوجيا الرقمية والانعكاسـات السـلبية على قدرات الإدارة لتنفيذ وإنجاز المشـاريع (شـغورات متواصـلة صـلب الإدارة في هذا المجال نتيجة غياب آليات التحفيز). وفي هذا الصدد، ولضمان تنفيذ المشاريع المدرجة في المخطط، تمّ التعاقد مع خبراء في مجال تكنولوجيا الاتصـال لدعم قدرات الوزارة على إنجاز المشـاريع ويتم تمويل هذه العقود عن طريق القرض والهبة المسندة من طرف البنك الافريقي للتنمية.

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	1612	1349	-262,813	83,70%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	60000	85863	25863	143,11%
	اعتمادات الدفع	60000	85863	25863	143,11%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	60000	49702	-10298	82,84%
	اعتمادات الدفع	44655	49359	4704	110,53%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**121612**	**136914**	**15302**	**113%**
	اعتمادات الدفع	**106267**	**136571**	**30304**	**129%**

*** دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

حسب مآل النفقة:

- **النشاط1 : تطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات الشاملة:**

تم انجاز اعتماد قدره 27756,55 أ د مقابل 20434 أد مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 377 أد مقابل 434 أ د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: انجاز اعتماد قدره 27379 أ د مقابل 20000 أد مرسما بقانون المالية

- **النشاط2: تنمية الاقتصاد الرقمي:**

تم انجاز اعتماد قدره 440 أ د مقابل 1977 أد مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 440 أد مقابل 477 أ د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: لم يتم انجاز اعتمادات مقابل 1500 أد مرسما بقانون المالية بعنوان برنامج تونس الناشئة وذلك بسبب التعقيدات الإدارية الخاصة بتفعيل كل من آلية الضمان والتكفل بإجراءات ومعاليم تسجيل براءات الاختراع.

- **النشاط3 : رقمنة الإدارة:**

تم انجاز اعتماد قدره 22452 أ د مقابل 23627 أد مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 472 أد مقابل 572 أ د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: انجاز اعتماد قدره 21980 أ د مقابل 23088 أد مرسما بقانون المالية

- **النشاط4: تشجيع الاستثمارودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير:**

تم انجاز اعتماد قدره 60 أ د م قابل 230 أد مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 60 أد مقابل 130 أ د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: لم يتم انجاز أي اعتمادات مقابل 100 أد مرسما بقانون المالية نظرا للظروف الاستثنائية لسنة 2020.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي1:التنمية الرقمية	النشاط1 : تطوير البنية التحتية للاتصالات والخدمات الشاملة	20434	20434	27756,55	7322,55	135,84%
	النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي	1977	1977	439,77	-1537,23	22,24%
	النشاط 3: رقمنة الادارة	23627	23627	22452,40	-1174,60	95,03%
	النشاط4:تشجيع الاستثمار ودفع التشغيل في المجالات الرقمية خاصة الموجهة للتصدير	230	230	59,86	-170,14	26,03%
	النشاط 5: منحة لفائدةONP	1000	1000	21000	20000,00	2100,00%
	النشاط 6: منحة لفائدةCERT	1000	1000	0	-1000,00	0,00%
	النشاط 7: منحة لفائدة ONT	40989	40989	44632	3643,00	108,89%
	النشاط 8: منحة لفائدةANSI	4833	4833	3575,5	-1257,50	73,98%
	النشاط 9: منحة لفائدةATT	6298	6298	6013,319	-284,68	95,48%
	النشاط 10: منحة لفائدةANCE	1500	1500	5102	3602,00	340,13%
	النشاط 11: منحة لفائدةCNI	1000	1000	1000	0,00	100,00%
	النشاط 12: منحة لفائدةS2T	3380	3380	4540	1160,00	134,32%
مجموع البرامج الفرعية والأنشطة		106267	106267	136571	30304,40	128,52%
مجموع البرنامج		106267	106267	136571	30304,40	128,52%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج**

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
صعوبات هيكلية تؤول إلى ضعف القدرة على انجاز عدد هام من مشاريع التحول الرقمي التي تعد مشاريع اصلاح هيكلية وذلك للأسباب التالية: - تشعب الإجراءات الإدارية على غرار منظومة الشراءات العمومية التي لا تتلاءم مع طبيعة مشاريع التحول الرقمي (ترتكز أساسا على الأفكار المتجددة) - طول إجراءات الانتداب - عدم توفر اليات لاستقطاب الكفاءات اللازمة عدم اتاحة الانتداب وتعويض الكفاءات المغادرة نظرا للوضع الاقتصادي والمالي	- تقديم اقتراح لتنقيح الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمنظم للصفقات العمومية حتى يتلاءم مع الشراءات في المجال الرقمي - إرساء هياكل تنظيمية أكثر ملاءمة لدعم القدرة على الإنجاز وذلك بإحداث فرق عمل تتكون من كفاءات الإدارة وخبراء من القطاع الخاص - اقتراح وضع برنامج لإصلاح الوظيفة العمومية بما يدعم استقطاب أحسن الخبرات وتثمين التجارب المهنية وتحفيز الكفاءات
عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية وغياب حوكمة ناجعة نتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية	- دعم القدرات المؤسساتية للوزارة والهياكل تحت الاشراف للاضطلاع بدورها الافقي في مجال الرقمنة وتنمية القطاع العمل على إرساء آليات حوكمة تتماشى مع المشاريع الرقمية - العمل على تفعيل الدور الأفقي للوزارة - المشاركة الفعالة للأطراف المتدخلة
عدم توفر الأطر التنظيمية اللازمة لشراكة فاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تركيز حلول مجددة ومزيد دفع القطاع كتثمين لتجربة كوفيد 19	العمل على تعزيز العمل التشاركي بين القطاع العام والقطاع الخاص واقتراح حلول مؤسساتية ملائمة
ضعف القدرات ونقص الكفاءات المختصة في الإشراف على تنفيذ المشاريع	دعم مجال التكوين لإطارات وأعوان الوزارة في المجال الرقمي والحوكمة الرشيدة مع تعزيز العمل التشاركي بين القطاع العام والقطاع الخاص

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج :

السيد بلقاسم الطايع

المديرالعام للمصالح المشتركة

مرجع التسمية: المقرر عدد 45 بتاريخ 19 أفريل 2019

ثم السيد محمد أمين زروق

المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية إبتداء من 17 جوان 2020

مرجع التسمية: قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي المؤرخ في 13 جويلية 2020

تقديم نتائج الأداء وتحليلها:

تطبيقا للتوجهات المقترحة حول وضع إسر سسترك لبرنامج القيادة والمساندة تمّ تجميع جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والتي تؤمن وظائف الدعم المشتركة إلى ثلاثة أنشطة رئيسية والمتمثلة أساسا في:

- **الأنشطة المتعلقة بالقيادة،**
- **الأنشطة المتعلقة بالتصرف في الميزانية،**
- **الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية.**

وتبعا لذلك، تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأنشطة الرئيسية المذكورة والتي يمكن بلوغها على المدى المتوسط والمدى البعيد، وهي:

- **فاعلية برنامج القيادة والمساندة،**
- **التحكم في كتلة الأجور،**
- **تحسين التصرف في الاعتمادات،**

الهدف 9-1-1: فاعلية برنامج القيادة والمساندة

- **تقديم الهدف:** تعتبر فاعلية البرنامج هدفا استراتيجيا أساسيا لبرنامج القيادة والمساندة حيث يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة المهمة مع الضغط على الكلفة وذلك بالتحكم في حجم نفقات البرنامج مقارنة بنفقات البرنامج العملياتي.
- **المؤشر 1.1.1.9:** نسبة نفقات تأجير وتسيير برنامج القيادة والمساندة مقارنة بنفقات تأجير وتسيير المهمة.

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بالتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة نفقات تأجير وتسيير برنامج القيادة والمساندة مقارنة بنفقات تأجير وتسيير المهمة.	%	8	29	33	92	تجاوز قيمة المؤشر بـ 178 %	**	**

تعليق فني مختصر:

- **تعريف المؤشـــر:** يندرج هذا المؤشـــر في إطار تقليص حجم برنامج القيادة والمســـاندة على مســـتوى النفقات الجارية باعتبارها نفقات تعكس كلفة الخدمات الأفقية التي يســـديها هذا البرنامج للبرنامج العملياتي.
- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\frac{\text{نفقات تأجير وتسيير برنامج القيادة والمساندة}}{\text{نفقات تأجير وتسيير المهمة}} \times 100$$

- **مصدر المعلومات المؤشر:** قانون المالية ومنظومة أدب

تم العدول على هذا المؤشـــر منذ ســـنة 2021 وذلك تبعا لاعتماد المؤشـــرات الاســـتراتيجية المشتركة لبرنامج القيادة والمساندة وفق إطار الأداء المشترك المحدد من قبل الوحدة المركزية حيث تم تعويضه بنسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.

<u>تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020:</u>

تم تسـجيل ارتفاع هام لنسـبة المؤشـر لسـنة 2019 مقارنة بالسـنوات الفارطة نظرا لضـمّ اعتمادات التأجير والتسـيير لكل من المدرسـة العليا للمواصـلات بتونس والمعهد العالي للدراسـات التكنولوجية في المواصلات بتونس وذلك على إثر إلحاقهما ببرنامج القيادة والمساندة في إطار مراجعة خارطة برامج المهمة.

كما يلاحظ ارتفاع في قيمة المؤشـــر المنجزة بعنوان ســـنة 2020 (92%)مقارنة بالتقديرات (33%) أي بنسـبة تفاوت في حدود 178 % ويعود ذلك إلى تراجع قيمة نفقات تأجير وتسـيير المهمّة إلى ثلث القيمة المبرمجة تقريبا نتيجة حذف قيمة منحة التصرّف المسندة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية تحت الإشراف من نفقات التسيير وذلك تبعا لتطبيق توجيهات وزارة الماليّة (الهيئة العامة للتصرّف في ميزانيّة الدولة) بخصوص إدراج قيمة المنحة الجمليّة للصندوق (تصرّفا واستثمارا) ضمن "نفقات التدخّل والاستثمار للمهمة ".

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:

إن التحكم في حجم اعتمادات برنامج القيادة والمساندة مقارنة باعتمادات المهمة من شأنه ان يرفع من فاعليته باعتبار أنّه يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية مع الضغط على الكلفة، ونظرا للتغيير الحاصل على مستوى توزيع وتحميل الاعتمادات فإن القيمة المسجلة للمؤشر لم تعد تعكس مدى تحقيق الهدف مثلما تم شرحه في الفقرة السابقة.

الهدف 9-1-2: التحكم في كتلة الأجور

- **تقديم الهدف:** تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصـــال على التحكم في كتلة الأجور وذلك في إطار التوجهات الوطنية للدولة التي تهدف إلى تقليص كتلة الأجور وحســـن توظيف الموارد البشـــرية المتوفرة.
- **المؤشر 1.2.1.9:** الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة.

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بالتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	9	2.6	4.5	8.2	* تجاوز تقديرات الإنجاز بـ 82 %	3.8	3

* تتجه القيمة المستهدفة لهذا المؤشر نحو الصفر بحيث كلما ارتفعت نسبة المؤشر كلما كانت القراءة سلبية.

تعليق فني مختصر:

- **تعريف المؤشر:** يعمل هذا المؤشر على إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية عند إعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا.
- **طريقة احتساب المؤشر:**

نفقات تأجير المهمة المرسمة - نفقات تأجير المهمة المنجزة

100 X ----------

نفقات تأجير المهمة المرسمة

- **مصدر المعلومات:** قانون المالية ومنظومة أدب

<u>تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020:</u>

تم تسجيل ارتفاع في قيمة المؤشر المسجلة لسنة 2020 (8.2 %) مقارنة بالتقديرات (4.5%) أي ارتفاع لقيمة فواضل اعتمادات التأجير التي لم يتم استهلاكها ويعود ذلك أساسا:

- إنهاء فترة التعاقد مع عدد من المتعاقدين (3 متعاقدين بمفعول مالي في حدود 110 أ د)،
- إنهاء إلحاق عدد من الإطارات العليا وتفعيل إدماج بعض الأعوان بالديوان الوطني للبريد في إطار الاتفاقيات المبرمة (العدد الجملي 10 إطارات بمفعول مالي في حدود 500 أ د)،
- إلحاق أعوان من الوزارة لدى مؤسسات أخرى (عدد 3 أعوان بمفعول مالي في حدود 80 أ د)،
- تأجيل برنامج الترقيات المرخص فيها لسنة **2020**.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ خلال سنة 2020 تسوية العديد من الملفات على مستوى نفقات التأجير على غرار:

- إدماج أعوان شركة التونسية لسياحة الشباب الملحقين لدى مهمة تكنولوجيات الاتصال وعددهم 7،
- تسوية جزء من مساهمة المشغل بعنوان التعديل الآلي لجراية التقاعد تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- إعلان طلب ترشح لسدّ بعض الشغورات على مستوى الإطارات التقنية (مهندسين/ تقنيين/محللين..) إلاّ أنّ الاقبال كان ضعيفا لغياب الحوافز المادية اعتبارا لتدني معدل مستوى تأجير أعوان مهمة تكنولوجيات الاتصال مقارنة بمهمات أخرى.
- إنجاز برنامج الترقيات الاستثنائية المتعلقة بالسلك الإداري المشترك لفائدة 22 عون.

<u>تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:</u>

تسعى مهمة تكنولوجيات الاتصال إلى تحقيق الهدف المتعلق بالتحكم في كتلة الأجور من خلال حسن البرمجة إلاّ أنّه تبقى القدرة على إنجازه رهينة استقرار أعوان المهمة في إطار الحراك الإداري للمهمة من جهة والحراك الوظيفي على مستوى السياسة المعتمدة للدولة.

الهدف 9-1-3: تحسين التصرف في الاعتمادات

- **تقديم الهدف:** تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة، حيث يتّجه العمل نحو السعي إلى تحسين التصرف في الاعتمادات من حيث نسق وكيفية الاستهلاك وفقا للاستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها الاعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار باعتبارها رافدا من روافد التنمية.

- **المؤشر 1.3.1.9:** نسبة استهلاك اعتمادات التنمية مقارنة بالتقديرات.

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	انجازات 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020 (1)	إنجازات 2020 (2)	إنجازات 2020 مقارنة بالتّقديرات 2020 (2)/(1)	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة استهلاك اعتمادات التنمية * مقارنة بالتقديرات.	%	39	39	50	18	36	30	30

*نفقات التنمية الخاصة برنامج القيادة والمساندة

تعليق فني مختصر:

- **تعريف المؤشر:** يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى الرفع من نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة له بعنوان الاستثمارات وفقا لجداول البرمجة السنوية للنفقات

- **طريقة احتساب المؤشر:**

$$\frac{\text{مجموع نفقات الاستثمار المستهلكة دفعا}}{\text{مجموع نفقات الاستثمار المرسمة دفعا}} \times 100$$

- **مصدر المعلومات: قانون المالية ومنظومة أدب**

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2020

تم تسجيل تراجع في قيمة المؤشر المنجزة بعنوان سنة 2020 (18%) مقارنة بالتقديرات (50%) ويعود ذلك أساسا إلى الأسباب التالية:

- الظرف الصحي الذي مرت به تونس جراء جائحة كورونا ومختلف الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي تمّ اعتمادها على غرار فترات الحجر الصحي الشامل والموجه والتي أثرت سلبا على السير العادي للعمل لا فقط على مستوى المهمة، بل وكذلك على المتعاملين معها.
- ارتباط نسق تنفيذ المشاريع (جلها مشاريع بناءات، أشغال، تهيئة) بآجال المصادقة على مشاريع الصفقات ذات العلاقة من قبل لجان الصفقات المختصة من جهة، وبنسق التنفيذ الفعلي من قبل المؤسسات المتعهدة بالإنجاز (المقاولين) من جهة ثانية.
- ارتباط تنفيذ بعض المشاريع بحلّ إشكاليات عقارية متعهد بها من قبل هياكل خارج المهمة (على غرار مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية)،
- تنفيذ التدابير الهادفة إلى ترشيد النفقات مراعاة للضغوطات المسلطة على المالية العمومية وهو ما دفع إلى إعطاء أولوية لتنفيذ عدد من البرامج على حساب برامج ومشاريع أخرى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

- لإن كانت نسبة الإنجاز المالي في حدود 18 % فإنّ نسبة التقدم المادي لتنفيذ المشاريع بلغت **72%** تعهدا.
- تمّ تسجيل نسبة إنجاز نفقات الاستثمار على مستوى الادارة المركزية للمهمة تقدر بـ **43% دفعا وذلك دون اعتبار الاعتمادات المتعلقة بالبناءات الراجعة** للمدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

<u>تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف:</u>

وعليه لم يتم تحقيق الهدف كما تمت البرمجة له على أن يتم اتخاذ التدابير اللازمة مستقبلا لتحسين التصرف في الاعتمادات خاصة على مستوى نفقات الاستثمار وفقا للفرضيات المتاحة مع مراعاة الظرف الصحي المستجد.

2 - تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

تم ضبط ميزانية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال بعنوان سنة 2020 حسب الصيغ والأحكام الجديدة الواردة بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في حدود 27.234 م.د دفعا تمّ إنجازها بنسبة 77 %باعتماد قدره 21.103 م د مفصلا حسب **طبيعة ومآل** النفقة كالتالي:

حسب طبيعة النفقة:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات		تقديرات 2020	إنجازات 2020	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	15 388	14 256	-1132	93
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3 401	2 900	-501	85
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع	3 100	2 985	-115	96
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	12 705	3 842	- 8 863	30
	اعتمادات الدفع	5 345	962	-4 383	18
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**34 594**	**23 983**	**-10 611**	**70**
	اعتمادات الدفع	**27 234**	**21 103**	**-6 131**	**77**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **نفقات التأجير:**

بلغ استهلاك نفقات التأجير بعنـــــــوان سنة 2020 اعتمادا قدره 14.256 م د أي بنسبة 93 % من الاعتمادات المرسمـــة لفائـــدة البرنامـــج المقدرة بـ 15.388 م د، منـها نفقات مفوضة ومحالة لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمقدرة بـ 5.3م د والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمقدرة بـ 3.6 م.

- **نفقات التسيير:**

بلغ استهلاك نفقات التسيير اعتمادا قدره 2.900 م د أي بنسبة 85% من الاعتمادات المرسمة لفائدة البرنامج المقدرة بـ 3.401 م د، وتشتمل نفقات وسائل المصالح على اعتماد قدره 1.792 م د يتعلق بمنح بعنوان التســيير لفائدة المدرســة العليا للمواصــلات بتونس والمعهد العالي للدراســات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

- **نفقات التدخل:**

بلغ استهلاك نفقات التدخل اعتمادا قدره 2.985 م د أي بنسـبة 96% من الاعتمادات المرسـمة لفائدة البرنامج المقدرة بــ 3.100 م د، منها اعتماد قدره 1.280 م د يتعلق بمنح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

- **نفقات الاستثمار:**

بلغ استهلاك نفقات الاستثمار اعتمادا قدره 0.962 م د أي بنسبة 18 % من الاعتمادات المرسمة لفائدة البرنامج المقدرة بـــ 5.345 م د، منها اعتماد قدره 0.537 م د يتعلق بنفقات الاسـتثمار لفائدة المدرسـة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس.

هذا وتعتبر نسـب انجاز ميزانية برنامج القيادة والمسـاندة على مسـتوى نفقات التأجير والتسـيير والتدخل نسبا هامة ومقبولة إلاّ إنّها تعتبر ضعيفة على مستوى نفقات الاستثمار وقد تمّ بيان أسباب هذا الفارق في الإنجاز في الفقرة المتعلقة بالمؤشـر 1.3.1.9: نسـبة اسـتهلاك اعتمادات التنمية مقارنة بالتقديرات.

حسب مآل النفقة:

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيـــان الأنشطة	تقديرات 2020 ق.م الأصلي	تقديرات 2020 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2020 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي 1	النشاط 1: القيادة	4 517.5	4 517.5	3460	-1 057,5	77%
	النشاط2: خدمات لوجيستية وتسيير	8 141.5	8 141.5	5027	-3 114,5	62%
	النشاط 3: متابعة التصرف الإداري والمالي(المعهد)	5 793	5 793	5092	-701	88%
	النشاط 4: متابعة التصرف الإداري والمالي (المدرسة)	8 782	8 782	7524	-1 258	86%
	المجموع	27 234	27 234	21103	-6 131	77%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

- **على مستوى نشاط القيادة:**

تم انجاز اعتماد قدره 3.5 م د مقابل 4.5 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 2 م د مقابل 2.8 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: انجاز اعتماد قدره 0.03 م د مقابل 0.18 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: انجاز اعتماد قدره 1.435 م د مقابل 1.545 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط الخدمات اللوجيستية**

تم انجاز اعتماد قدره 5 م د مقابل 8.1 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 3.2 م د مقابل 3.8 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: انجاز اعتماد قدره 1.078 م د مقابل 1.429 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: انجاز اعتماد قدره 0.270 م د مقابل 0.275 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: انجاز اعتماد قدره 0.425 م د مقابل 2.6 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس:**

تم انجاز اعتماد قدره 5 م د مقابل 5.7 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 3.6 م د مقابل 3.5 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: انجاز اعتماد قدره 1.2 م د مقابل 1.2 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: انجاز اعتماد قدره 0.045 م د مقابل 0.045 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: انجاز اعتماد قدره 0.171 م د مقابل 1 م د مرسما بقانون المالية

- **على مستوى نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس:**

تم انجاز اعتماد قدره 7.5 م د مقابل 8.7 م د مرسما بقانون المالية ويتوزع حسب الأقسام كالتالي:

- نفقات التأجير: انجاز اعتماد قدره 5.3 م د مقابل 5.2 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التسيير: انجاز اعتماد قدره 0.592 م د مقابل 0.592 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات التدخل: انجاز اعتماد قدره 1.2 م د مقابل 1.2 م د مرسما بقانون المالية
- نفقات الاستثمار: انجاز اعتماد قدره 0.366 م د مقابل 1.750 م د مرسما بقانون المالية

هذا ورغم الظرف الصحي الاستثنائي الذي مرت به جل دول العالم جراء فيروس كورونا، ومختلف الإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الدولة التونسية، فإنّه تمّ تأمين استمرارية المرفق العمومي مع احترام إجراءات البروتوكول الصحي المعتمد.

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

الإشكاليات	المقترحات لتدارك الإشكاليات تدابير/أنشطة / تدخلات
فاعلية برنامج القيادة والمساندة	
بلورة الأهداف والمؤشرات المعتمدة خاصة بالنسبة للبرنامج الفرعي القيادة،	-تم تحيين التنزيل العملياتي لأداء برنامج القيادة والمساندة بالاعتماد على الوظائف الأساسية التسعة الراجعة لهذا البرنامج، -الحرص على متابعة تنفيذ الأهداف التي تم ضبطها لهذا البرنامج والعمل على أن تكون في إطار التوجهات الوطنية واعتماد المؤشرات الاستراتيجية المشتركة لبرنامج القيادة والمساندة وفق إطار الأداء المشترك المحدد من قبل الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية.
التحكم في كتلة الأجور	
-الحراك الإداري المتواصل لبعض الاعوان والأسلاك من شانه أن يؤثر على برمجة وتنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والمغادرات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال. - نقص في عدد الأعوان نتيجة مغادرة جزء هام من إطارات وأعوان المهمة في إطار إدماجهم بكل من الديوان الوطني للبريد واتصالات تونس. -عدم القدرة على استقطاب الموارد البشرية وذلك لعدم وجود حوافز على مستوى التأجير بالمهمة.	-السعي إلى حسن ضبط ميزانية التأجير والتحكم فيها -استقطاب الأعوان والكفاءات لدعم الموارد البشرية بالمهمة - إرساء قاعدة بيانات خاصة بمتابعة الأعوان المباشرين ومختلف أشكال الانتدابات والترقيات والتكوين سعيا لتأمين وتطوير نسبة التأطير. - تعزيز آلية التكوين من بعد.

تحسين التصرف في الاعتمادات	
-ضعف انجاز الاعتمادات دفعا نظرا لطول فترة الإجراءات الإدارية من ضبط الحاجيات إلى النشر إلى الفرز المالي والفني من جهة وإجراءات الخلاص من جهة ثانية. -تنفيذ المشاريع المبرمجة مرتبط بتجاوز وحل المسائل الفنية والعقارية لبعض العقارات وإنجاز الدراسات المتعلقة بها. -ضعف التنسيق بين مختلف المصالح والهياكل في انجاز الشراءات والصفقات. -عدم توفر موارد بشرية مختصّة (فنيين مختصين في مختلف المجلات، الهندسة المدنية، التصميم الداخلي...) مما يمكن من حسن إعداد كراسات الشروط الفنية وفي آجال معقولة.	- تطوير نسق صرف اعتمادات الدفع المدرجة ضمن نفقات الاستثمار. - الحث على تقليص مدة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراءات العمومية واحترام الآجال المحددة في البرمجة السنوية للنفقات. -العمل على رفع بعض المشاكل العقارية التي حالت دون إنجاز بعض المشاريع (توسعة بناية المدرسة العليا للمواصلات بتونس ومقر المبيت الجامعي). -تركيز وتفعيل منظومة متابعة المشاريع العمومية (إنجاز). - تعزيز آلية الرقابة الداخلية وتفعيل ميثاق التصرف. -تفعيل جلسات حوار تصرف دورية واعتماد ميثاق تصرف خاص ينظم علاقة كل المتدخلين في البرنامج بما في ذلك الهياكل المعنية بالبرنامج الفرعي القيادة. -دعم مصالح الشراءات وخلايا الصفقات العمومية بالموارد البشرية الكفؤة والمختصة. - العمل على برمجة دورات تكوينية مكثفة للأعوان في مجال التصرف في المشاريع، البرمجة والتخطيط، الصفقات العمومية...،